



أثر تبني ركائز حوكمة الشركات في تحسين موثوقية المعلومة المالية- دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال-

The Impact of Adopting Corporate Governance Pillars on Improving Financial Information Reliability - a Case Study of Saidal Complex -

بشرى نمديلي*، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميله (الجزائر)، مخبر بحث دراسات اقتصادية للمناطق الصناعية

في ظل الدور الجديد للجامعة حالة برج بوعريش LEZINRU ، b.nemdili@centre-univ-mila.dz

تاريخ الارسال: 2022/10/31	تاريخ القبول: 2022/12/28	تاريخ النشر: 2022/12/31	المؤلف المرسل: بشرى نمديلي
---------------------------	--------------------------	-------------------------	----------------------------

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في الأثر الذي يخلفه تبني ركائز حوكمة الشركات على تحسين خاصية موثوقية المعلومة المالية المتداولة في المجمع الصناعي صيدال، وفي ضوء طبيعة موضوع الدراسة والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي قصد وصف وتحليل متغيرات الدراسة معتمدين في ذلك أسلوب الاستبيان لجمع البيانات من أجل معرفة توجهات أهل الاختصاص الموكل إليهم مهمة مسك المحاسبة في المجمع وقد تم اختيار 60 فردا من المجتمع الكلي المقدر بـ 112 محاسب ومدقق حسابات.

وبعد عملية التحليل جاءت النتائج لتثبت تأثير متغير الرقابة كأحد ركائز حوكمة الشركات على موثوقية المعلومة المالية في مجمع صيدال فيما لم يثبت تأثير متغيري إدارة المخاطر والافصاح حسب اتجاهات أفراد العينة المدروسة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، إدارة المخاطر، الافصاح، الرقابة، الموثوقية.

Abstract:

This study aims to investigate the impact of adopting the pillars of corporate governance on improving financial information reliability in the Saidal complex.

In the light of the study nature and the objectives we seek to achieve, the descriptive and analytical approach was used in order to describe and analyze the study variables. To collect our data we have used a self-administered questionnaire about the attitudes of the specialists employees charged with the task of accounting in the complex. 60 individuals were selected from the total community of 112 accountants and auditors.

After the analysis process, the results proved the impact of the control variable as one of the pillars of corporate governance on the reliability of financial information in the Saidal complex, while the impact of the risk management and disclosure variables was not proven according to the opinions of the studied sample.

Keywords: Corporate governance, risk management, disclosure, control, reliability.

* المؤلف المرسل: بشرى نمديلي

1. مقدمة:

نتيجة لتفتشي ظاهرة الفساد المالي والإداري الناتج عن الممارسات السلبية للإدارة ومحاولتها تحقيق مصالحها الخاصة على حساب مصالح المساهمين وغيرهم من الأطراف المتعاملة مع الشركة من خلال تقديمها لبيانات مالية مغلوطة لا تتصف بالوضوح والشفافية ازدادت حركة الانهيارات والأزمات المالية العالمية، ونظرا لأهمية تطبيق الحوكمة توجهت أغلب دول العالم إلى تبني مفهومها وتكيف مبادئها من أجل تخطي أزمة الثقة التي أصابت العالم.

دفعت هذه الظروف لوضع قواعد ومبادئ الحوكمة من أجل العمل على زيادة مصداقية المعلومة المالية تمهيدا للعمل بنظام إدارة المخاطر، تفعيل آليات الإفصاح والشفافية والمساءلة، بحيث يمكن أن تشكل إدارة المخاطر خط دفاعي أمام الممارسات غير الأخلاقية، غير القانونية، إذ يمكن لإدارة المخاطر أن تجنب الشركة الوقوع في الأزمات، كما أن متطلبات الإفصاح المحاسبي تعمل على إرساء الثقة في المعلومات المالية وتعزز مناخ الشفافية، في حين يمكن للرقابة المحاسبية الفاعلة بآلياتها الداخلية والخارجية أن تضمن مساءلة ومتابعة مستمرة للأطراف الداخلية في الشركة.

ومن أجل الوصول إلى الكفاءة في تفعيل حوكمة الشركة لا بد من تفاعل هذه الركائز مع بعضها البعض.

1.1. طرح الإشكالية: بناء على ما سبق فإن الإشكالية التي نحن بصدد معالجتها من خلال هذه الدراسة تبحث عن تبيان الأثر الناتج عن تطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحسين موثوقية المعلومة المالية بالمجمع الصناعي صيدال، ويمكن التعبير عن هذه الإشكالية بالسؤال الرئيسي التالي: هل يؤثر تطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحسين موثوقية المعلومة المالية في المجمع الصناعي صيدال؟

2.1. التساؤلات الفرعية: ويشقت من صميم هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تتمحور حول:

- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0,05 لتطبيق ركيزة إدارة المخاطر على تحسين خاصية موثوقية المعلومة المالية في المجمع الصناعي صيدال؟ .

- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0,05 لتطبيق ركيزة الإفصاح على تحسين خاصية موثوقية المعلومة المالية في المجمع الصناعي صيدال؟

- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0,05 لتطبيق ركيزة الرقابة على تحسين خاصية موثوقية المعلومة المالية في المجمع الصناعي صيدال؟

3.1. الفرضيات: استجابة لمتطلبات الدراسة وقواعد البحث العلمي قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى H_1 :** هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0,05 لتطبيق ركيزة إدارة المخاطر على تحسين خاصية موثوقية المعلومة المالية في المجمع الصناعي صيدال.

- **الفرضية الثانية H_2 :** هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0,05 لتطبيق ركيزة الإفصاح على تحسين خاصية موثوقية المعلومة المالية في المجمع الصناعي صيدال.

- **الفرضية الثالثة H_3 :** هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0,05 لتطبيق ركيزة الرقابة على تحسين خاصية موثوقية المعلومة المالية في المجمع الصناعي صيدال.

4.1. أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية متغيراتها وخطورتها في نفس الوقت، لأن أي قصور في نظام ركائز حوكمة الشركات ينعكس سلبا على موثوقية المعلومة المالية، وبالتالي تصبح القوائم المالية مظلمة وغير معبرة عن الواقع المالي للشركة، وبالإضافة التأكيد على ضرورة لفت الانتباه الى وجوب الاهتمام بحكومة الشركات من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لدورها الفعال في توفير بيئة أعمال تتسم بالشفافية ما يساهم في تحسين موثوقية المعلومة المالية

5.1. أهداف الدراسة:

- التطرق لمفهوم حوكمة الشركات.
- إستعراض ركائز حوكمة الشركات ومحاولة الوصول الى العلاقة فيما بينها.
- الإحاطة بحقيقة إعتقاد المجمع الصناعي صيدال لركائز حوكمة الشركات ومدى إنعكاسها على تحسين خاصية موثوقية المعلومة المالية.

6.1. منهج الدراسة: بإعتبار أن هذه الدراسة تنتمي إلى الدراسات الوصفية والتحليلية قد اعتمدنا المنهج الوصفي في وصف كائز حوكمة الشركات، وكذلك وصف خاصية مصداقية المعلومة المالية، أما المنهج التحليلي قد استخدمناه للبحث عن أثر تطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحسين خصائص جودة المعلومة المالية. وفي الجانب التطبيقي اعتمدنا أسلوب الاستقصاء عن طريق الاستبانة، ومن ثم وصفها وتحليلها اعتمادا على مختلف الاختيارات الإحصائية بالاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

7.1. الدراسات السابقة:

- دراسة امينة فداوي (2013):

الموسومة بدور حوكمة الشركات في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية -دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF 250، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة باجي مختار، عنابة. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور ركائز حوكمة الشركات المتمثلة في إدارة المخاطر، الإفصاح والرقابة في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية، من خلال قياس ممارسة إدارة الأرباح باستخدام نموذج 'JONES' 1995 المعدل، وممارسات تمهيد الدخل باستخدام نموذج 'ECKEL' 1981، كما تم قياس جودة ركائز حوكمة الشركات بطريقة المتغيرات الوهمية variables Dunny، وذلك باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي وتم اعتماد النماذج المالية لقياس ممارسات المحاسبة الإبداعية، وقد قدرت عينة الدراسة ب 50 شركة مساهمة فرنسية مسجلة بمؤشر SBF250. وتوصلت الباحثة في نهاية الدراسة الى النتائج التالية:

- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 لممارسة المحاسبة الإبداعية خلال الفترة 2007-2009، وذلك باستخدام المستحقات الاختيارية بشكل سالب هبوطا، سعيا منها لتخفيف تقلبات الدخل بنقله من سنوات الدخل المرتفع إلى سنوات الدخل المنخفض، أي ممارسة تمهيد الدخل وذلك لتحسين صورة أدائها المالي، ويرجع ذلك إلى الأزمة التي هزت الاقتصاد الأوروبي في نفس الفترة.

- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة إدارة المخاطر في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250.

- لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة الرقابة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250.

- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة الإفصاح في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250.

من خلال التعرض لحثيات هذه الدراسة يمكن القول بأن هناك فجوة تطبيقية حيث اهتمت دراسة الباحثة ببناء نموذج يبحث في العلاقة بين ركائز حوكمة الشركات وانعكاسها على ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250، أما دراستي فقد عمدت إلى دراسة الأثر الذي يخلفه تطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحسين موثوقية المعلومة المالية- دراسة حالة مجمع صيدال الصناعي- وذلك من خلال استخدام الاستمارة كأداة لتجميع البيانات من مجتمع البحث وتحليلها عن طريق استخدام برنامج spss.

- دراسة مجيلي خليصة الموسومة " بدور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الاعمال الجزائرية، دراسة تطبيقية على بعض الشركات بولاية سطيف"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة مالية وتدقيق، جامعة فرحات عباس-سطيف01، الجزائر، تهدف الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات، المتمثلة في الإفصاح والشفافية من جهة وجودة المعلومة المحاسبية من حيث تحقيق الخصائص النوعية من جهة أخرى.

انطلقت الباحثة في دراستها من إشكالية مفادها البحث في: ما مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق متطلبات المحاسبة لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية؟ ومن أجل تحقيق الأهداف سابقة الذكر والإجابة عن الإشكالية اعتمدت الباحثة على المنهجين الوصفي والتحليلي في تركيب الجانب النظري للدراسة، أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي تم اعتماد أسلوب الاستقصاء عن طريق الاستبانة التي اقتضت على إستقصاء آراء المهنيين في مجموعة من الشركات بولاية سطيف والتي قدرت ب 27 شركة، ثم توزيع 123 استمارة، واسترجعت الباحثة منها 144 واستبعد منها 07، وبذلك يكون عدد الاستمارات الصالحة للتحليل 107 إستمارة.

وتوصلت الباحثة إلى أن البيئة المحاسبية الجديدة في ظل الإصلاح الذي تولد عنه نظام محاسبي مالي لها أن تساهم في تعظيم المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، والرفع من درجة الإفصاح والشفافية فيها بدرجة كبيرة. كما خلصت الدراسة إلى وجود معوقات في بيئة الأعمال الجزائرية تحد من تطبيق نظام المحاسبي المالي الأمر الذي ينعكس على تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات.

8.1. خطة الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى جزئين، الجزء الأول نظري تطرقنا فيه لمفهوم حوكمة الشركات، ركائز حوكمة الشركات وفي مرحلة موالية استعرضنا خاصية المصداقية والخصائص الجزئية المبنية عنها، كما أشرنا نظريا إلى الأثر الذي يخلفه تطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحسين مصداقية المعلومة المالية، أما في الجزء الثاني حاولنا دراسة الأثر الذي يخلفه تطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحسين مصداقية المعلومة المالية في المجمع الصناعي صيدال.

2. الإطار النظري لركائز حوكمة الشركات:

1.2. مفهوم حوكمة الشركات: تعددت التعاريف المرتبطة بمفهوم الحوكمة وفيما يلي أهم التعاريف التي تخدم الدراسة. **المفهوم الأول:** يشير " ادريان كادبوري " 1992، في تقريره الشهير بتقرير كادبوري على أن حوكمة الشركات هي: " النظام الذي تدار وتراقب به الشركات. " (hilb, 2006, p87) يحصر هذا التعريف الحوكمة بين ثلاث متغيرات: يصف كادبوري في هذا التعريف الحوكمة على أنها نظام، والنظام هو مجموعة من الأجزاء المترابطة وفق علاقة تبادلية، تسير وفق معايير محددة، من أجل الوصول إلى الهدف. وحتى يكون هذا النظام ذو كفاءة يجب أن تنسجم مكوناته (مدخلات، مخرجات، التغذية العكسية) لتحداث الطفرة النوعية.

كما يؤكد على أن هذا النظام قد أوجد من أجل عمليات الإدارة في الشركة، باعتبار أن أغلب الأزمات المالية التي تعرضت لها الشركات في تلك الحقبة كانت ناتجة عن الصراع بين الأطراف ذات العلاقة في الشركة المتمثلة في الإدارة والملاك. أما بالنسبة لعمليات الرقابة المشار إليها في التعريف فهي بمثابة الحل الذي يمكن أن يخرج الشركة من دوامة الصراع، فعن طريق الرقابة الفعالة يتم تحديد دائرة الحقوق والمسؤوليات لكل طرف في الشركة.

المفهوم الثاني: عرف معهد المدققين الداخليين The Institute of internal auditors 2002، حوكمة الشركات على أنها: " العمليات التي تتم من خلال الاجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح، من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر، مراقبة مخاطر الشركة، والتأكيد على كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف، والمحافظة على قيمة الشركة من خلال أداء الحوكمة فيها. " (The institute of internal auditors, 2002, p. 31)

يركز هذا المفهوم على ركيزة أساسية من ركائز الحوكمة وهي ركيزة إدارة المخاطر التي تتعرض لها الشركة ، والتي تعرف على أنها عملية تحديد، تحليل، السيطرة الاقتصادية على هذه المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الايرادية للمشروع. ومن خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن حوكمة الشركات تتمثل في:

- مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات.
- تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح.
- التأكيد على أن الشركات يجب أن تدار لصالح المساهمين.
- مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين.

2.2. ركائز حوكمة الشركات:

يتيح وجود نظام لإدارة المخاطر على مستوى الشركة الفرصة لتوطيد علاقة الشركة مع مختلف متعاملاتها (الداخليين والخارجيين)، فمن خلال عمل هذا النظام على تقليص حدة التعرض للأزمات من جهة، فهو يضمن من جهة أخرى الاستقرار المالي.

1.2.2. ركيزة إدارة المخاطر: نشأت أنظمة إدارة المخاطر من إندماج تطبيقات الهندسة المالية في البرامج العسكرية والفضائية والنظرية المالية والتأمين في القطاع المالي، حيث كان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر ضمن مجلة هارفرد بيزنيس ريفيو سنة 1956، وتوسع استخدام تقنيات إدارة المخاطر حتى أصبحت جزء من الإدارة الاستراتيجية للشركات ولقد قام معهد المراجعين الداخليين IIA بتعريف إدارة المخاطر على أنها: "عملية متناسقة ومتكاملة، على مستوى الشركة، لتقدير وتحديد كيفية التقرير عن الفرص والتهديدات التي تؤثر على أهداف هذه الأخيرة." (فداوي، 2015، ص 189)

من خلال هذا التعريف نستطيع القول أن إدارة المخاطر تعتبر آلية مهمة لتحقيق أهداف الشركة، كما أن عملية إدارة المخاطر تمس كل الأنشطة ولا تقتصر على نشاط واحد أو وظيفة واحدة داخل الشركة.

أما لجنة COSO قامت بتعريف إدارة المخاطر على أنها: "عملية تتأثر بمجلس إدارة الوحدة، الإدارة والعاملين، تنطوي على الرقابة الداخلية وتطبق ضمن استراتيجية الشركة، وهي مصممة لتوفير تأكيد معقول فيها يتعلق بتحقيق الأهداف في الأمور الخاصة بكفاءة وفعالية العمليات، إمكانية الاعتماد على التقرير المالي، الالتزام باللوائح والقوانين المطبقة." (COSO p34 ، 2013)

وتتم عملية إدارة المخاطر وفق لجنة COSO عن طريق التكامل الحاصل بين سبعة عناصر أساسية، تكون في مجملها هيكل لإدارة المخاطر وتتمثل هذه العناصر في: (COSO p34 ، 2013)

- البيئة الداخلية Internal Environment
- تحديد الأهداف Objectives Setting
- تعريف الأحداث Events Identification
- تقييم المخاطر Risks Assessment
- الاستجابة للمخاطر Risks Response
- الأنشطة الرقابية Control Activities
- المعلومات والاتصال Information and communication
- المراقبة Monitoring

2.2.2. ركيزة الإفصاح: يعد الإفصاح المحاسبي ركيزة من ركائز حوكمة الشركات، لأنه من المبادئ والمفاهيم التي تلعب دوراً كبيراً في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المالية داخل نظام المحاسبة، إذ أنه يجسد المرحلة التي يستطيع المحاسب من

خلالها التعبير عن جهوده للسعي في توفير معلومات ذات جودة لمختلف الفئات المستخدمة لها، وفي هذا البحث سنقوم بدراسة الأبعاد الجوهرية التي ستوضح مفهوم الإفصاح وتبين دوره في تحسين جودة القوائم المالية. عرف الإفصاح المحاسبي على أنه: "إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل". (لايقة، 2007)

وتناول آخرون الإفصاح على أنه: "ضرورة شمول التقارير والقوائم المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدمي هذه القوائم صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة". ومن جهة أخرى عرف الإفصاح المحاسبي بأنه: "تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم، لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين". (حنا، 2006)

3.2.2. ركيزة الرقابة: إن أي شركة ترغب في نجاح أعمالها وتسيير نشاطاتها بطريقة منظمة لإنتاج معلومة مالية موثوقة ومصرح بها ضمن تقارير مالية نزيهة وصادقة، فإنها تحتاج إلى ضوابط يلتزم بها القائم على الأنشطة اليومية للحد من القصور الذي قد يستخدمه العديد من الأطراف داخل الشركة، هنا تبرز الرقابة لتؤدي وظائف أساسية وهي حماية الأصول وتجنب المخاطر، ومؤشر لقياس الأداء وكفاءة جميع الأنظمة داخل الشركة وعلى رأسها نظام المحاسبة.

وقد تم تعريف الرقابة بأنها: "عملية يقوم بها مجلس الإدارة والهيئة الإدارية وغيرها من الأفراد، ويتم تصميمها لتقديم تأكيد معقول حول تحقيق المؤسسة لأهدافها المتعلقة بالعمليات التشغيلية وحماية الأصول من الضياع وإعداد التقارير الموثوق بها، والامتثال إلى القوانين الموضوعية من قبل الإدارة". (السامرائي، 2016، ص 85) وينبثق عن ركيزة الرقابة مجموعة من الأنظمة الرقابية التي في مجملها تشكل المحاور الأساسية للرقابة وتتمثل في:

● **نظام الرقابة الداخلية:** يعتبر مفهوم الرقابة الداخلية مفهوم واسع، حيث تباينت الآراء والمنظمات في وضع مفهوم لهذا المصطلح وفيما يلي سيتم استعراض مجموعة من المفاهيم، حيث تعتبر "عملية يقوم بها مجلس الإدارة والهيئة الإدارية وغيرها من الأفراد، ويتم تصميمها لتقديم تأكيد معقول حول تحقيق الشركة لأهدافها المتعلقة بالعمليات التشغيلية وحماية الأصول من الضياع وإعداد التقارير الموثوق بها، والامتثال إلى القوانين الموضوعية من قبل الإدارة". (دحو، 2018، ص 19) وتتكون الرقابة الداخلية من :

الرقابة الإدارية: وتتضمن الطرق والأساليب والنظم والخطط التي تعنى بفحص وتقويم وتنمية الجوانب التشغيلية، تشجيع العمال على الالتزام بتطبيق السياسات والتعليمات وتشخيص المخالفات ونواحي القصور، والعمل على اقتراح الحلول لتفادي حدوث مثل هذه الانتكاسات مستقبلاً، وتتكون الرقابة الإدارية من وسائل متعدد منها: الموازنات التقديرية، حسابات التكلفة، التقارير الإحصائية، تقارير الأداء؛ الرقابة على الجودة، برامج تدريب العاملين. **الرقابة المحاسبية:** وتشمل الخطة التنظيمية وكافة وسائل التنسيق والآليات الهادفة إلى اختيار الكشوفات المحاسبية المثبتة في الدفاتر المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها، ويهدف الجانب المحاسبي للرقابة الداخلية إلى تحقيق الحماية والدقة،

وللرقابة المحاسبية وسائل منها: نظام القيد المزدوج، رقابة الحسابات، اتباع موازين المراجعة الدورية، اعتماد قيود التسوية، إمداد الإدارة بالبيانات المحاسبية والمالية بصفة دورية.

نظام الضبط الداخلي: يقصد بالضبط الداخلي ذلك النظام الذي يسمح بضبط عمليات المؤسسة ومراقبتها بطريقة تلقائية مستمرة وما يرتبط بها من وسائل ومقاييس تجعل كل موظف يراجع بواسطة موظف آخر لضمان سير أعمال المؤسسة،

● **لجنة المراجعة:** "هي لجنة منبثقة من مجلس الإدارة، وعضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين والذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة، وتكون مسؤولة على الإشراف في عملية إعداد التقارير، القوائم المالية، ومراجعة وظيفية المراجعة الخارجية والداخلية ومراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات" (بوقرة، 2020، ص23). يعتبر وجود لجنة المراجعة في الشركة أمر ضروري، نظرا للأهمية القصوى التي تقدمها لكافة الأطراف المعنية في الشركة وعلى رأسها الإدارة، المراجع الداخلي، المراجع الخارجي، أصحاب المصالح .

● **المراجعة الخارجية:** يمكن القول بأن المراجعة الخارجية حسب جمعية المحاسبة الأمريكية بأنها: "عملية منتظمة لتجميع وتقسيم الأدلة المتعلقة بنتائج العمليات (الأحداث الاقتصادية) وذلك للتحقق من مدى تطابق تلك النتائج مع المعايير الموضوعية والمقبولة قبولاً عاماً، وتوصيل النتائج للأطراف المعنية." (بلقاضي، 2014)

كما يمكن تعريفها على أنها: "عملية يقوم بها شخص له الحرية المطلقة في إبداء رأيه، حيث يقوم بتدقيق العمليات المالية والحسابات والبيانات المحاسبية، التحقق من مدى صحتها ومشروعيتها، التأكد من سلامتها، فمن الضروري أن تكون خالية من الأخطاء والغش وذلك بصورة درورية ومستمرة، فالمدقق الخارجي لا بد أن يكون مدرب على تقديم الخدمات المهنية للتدقيق حسب المعايير العامة والشخصية". (عجيله، 2018)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن المراجعة الخارجية هي الفحص المبني على الانتقاد المنظم المستند إلى الدلائل لدى تغيير القوائم والتقارير المالية الملخصة للعمليات المحاسبية عن حقيقة أعمال الشركة في فترة معينة، وذلك لإبداء الرأي الفني والحايد في شكل تقرير يرفع إلى إدارة الشركة.

3. أثر تبني ركائز حوكمة الشركات على تحسين خاصية الموثوقية.

إن أي شركة ترغب في نجاح أعمالها وتسيير نشاطاتها بطريقة منظمة لإنتاج معلومة مالية موثوقة ومصرح بها ضمن تقارير مالية نزيهة وصادقة، فإنها تحتاج إلى ضوابط يلتزم بها القائم على الأنشطة اليومية للحد من القصور الذي قد يستخدمه العديد من الأطراف داخل الشركة.

1.3 مفهوم خاصية الموثوقية

يقصد بخصائص جودة المعلومة المالية مجموعة من الصفات التي تجعل المعلومات المحتواة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، وتنقسم هذه الخصائص إلى خصائص أساسية وهي خاصية الملائمة والموثوقية، وخصائص ثانوية وهي الثبات، الدقة، القابلية للمقارنة.

الموثوقية: Reliability

وتعرف على أنها "القدرة على اعتماد المعلومات المالية والمحاسبية من قبل مستخدميها بأقل درجة خوف ممكنة". (عبد الله، 2015، ص76)

في حين يرى بعض الإقتصاديون أن التمثيل الصادق يقصد به أن تكون "المعلومة المالية ذات موثوقية عندما تعطي صورة صادقة عن الكيان المحاسبي وتعكس بصدق الوضع الاقتصادي للأحداث المالية والمعلومات بغض النظر عن الشكل القانوني للمعلومة المالية".

وتكون المعلومة المالية موثوقة حسب IASB: "إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن للمستخدمين الاعتماد عليها، كمعلومات تعبر بصدق عما تقصد أن تمثله، أو ما يتوقع بشكل معقول أن تمثله".

كما يعرفها FASB بأنها: "خاصية في المعلومات تسمح بالتأكد من خلو تلك المعلومات من الأخطاء الهامة والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل الشيء التي تعبر عنه". (مجيلي، 2017، ص98)

وبالتالي فخاصية الملائمة ترتبط بأمانة المعلومة وإمكانية الاعتماد عليها ولكي تتصف المعلومة بالموثوقية يجب أن تتوفر على الخصائص التالية: (باي، 2017، ص34)

- الكمال أو الإكمال: perfection or completeness

أي أن البيانات المالية تضم كل المعلومات، التغيرات، والتقييمات الضرورية لمستخدميها لإتخاذ قراراتهم بكل حرية لأن وجودها أو عدم وجودها يؤثر على مستخدميها.

- الخلو من الأخطاء: Freedom from error

ويقصد به أن لا تكون هناك أخطاء أو حذف في وصف وبيان الأحداث الاقتصادية، أي تصوير المعلومات المالية للمضمون الذي تهدف إلى تقديمه تصويرا دقيقا، بحيث يقلل الأخطاء في عملية معالجة المعلومات المفصح عنها.

- **القدرة على التحقق Verifiability**: يتحقق هذا المفهوم عندما تحدث درجة عالية من الاتفاق بين عدد من الأفراد القائمين بالقياس الذين يستخدمون طريقة القياس نفسها، وذلك كأن يصل عدد من المراجعين المستقلين إلى النتيجة نفسها بخصوص عدد من القوائم المالية. أما في الحالة العكسية أين تصل الأطراف الخارجية إلى نتائج مختلفة باستخدام نفس الطرق المحاسبية، تعتبر القوائم المالية غير قابلة للتحقق منها، ولا يمكن للمراجعين ابداء الرأي فيها.

- **الحيادية Neutrality**: تم تعريف الحيادية من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي من خلال النشرة المحاسبية 02. SFASN بأنها: "غياب التحيز المقصود من المعلومات في الحصول على نتائج محددة مسبقا أو إحداث نوع معين من السلوك". أي أنه لا بد أن يتجنب ذلك النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد المعلومات المالية وعرضها بهدف الوصول إلى نتائج مسبقة أو بهدف التأثير في سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين. وبالتالي فإن المعلومات التي لا تتوفر فيها هذه الخاصية لا يمكن القول بأنها آمنة، ولا يمكن الوثوق فيها واستخدامها كأساس لاتخاذ القرار.

- أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني The precedence of economic reality over the legal form

حتى تمثل المعلومات المالية بصدق العمليات المالية والاحداث الأخرى التي من المفروض أنها تمثله، فمن الضروري أن تكون عرضت وتم المحاسبة عنها طبقاً لجوهرها و حقيقتها الاقتصادية وليس لشكلها القانوني.

2.3. أثر إدارة المخاطر على تحسين خاصية الموثوقية:

مما لاشك فيه أن البيانات والمعلومات المالية تعتبر بنود ذات مخاطر متعددة ومتفاوتة، ومن بين تلك المخاطر برز خطر الغش والتلاعب المحاسبي بنوعيه، سواء كان تلاعب يمارس عن طريق خرق القواعد المحاسبية الأساسية أو التلاعب الحاصل دون الحاجة إلى خرق هذه القواعد، فالارتفاع المعتمد في بند من بنود الميزانية مثل القروض يعتبر نوع من المخاطر التي يجب على المستثمر أن يعي حجمها وذلك بالرجوع إلى البنود المحاسبية، ومعرفة الطرق والأساليب الشائعة للتلاعب المحاسبي، وكذا طرق تحليل مخاطر البنود التي تظهر خارج الميزانية، وأن لا يقتصر على قراءة بعض البنود وخاصة الإفصاحات المبدئية الخاصة بمعلومات عن ربحية السهم، صافي الربح، الربح التشغيلي، إجمالي الربح، بل عليه أن يقرأ المعلومات المالية المفصلة، وأن يتأكد من عدم وجود أي نوع من أنواع المخاطر في البنود المالية، ويعيها بدرجة عالية من اليقين لتفادي أي مخاطر تؤثر سلباً على استثماراته. (فداوي، 2015 صفحة 134)

وباعتبار حوكمة الشركات نظام رقابي متكامل، يركز على عملية إدارة المخاطر التشغيلية بكافة أنواعها بما فيها التلاعبات، وبالتالي الوصول إلى التخفيف من حالة عدم التأكد المصاحبة لعملية إتخاذ القرار، وبما أن إدارة المخاطر ركيزة من ركائز حوكمة الشركات يمكنها إلى حد معتبر أن تقلل من الغش والتلاعب المحاسبي الحاصل في القوائم والتقارير المالية سواء من قبل الموظفين أو الإدارة، وبالتالي يساهم في تحقيق أمن وجودة المعلومة المالية، بما يحقق الثقة في المعلومة المالية ويجعلها تتصف بالموثوقية ويقلل من الصراعات ومشاكل الوكالة في الشركة.

3.3. أثر الإفصاح على تحسين خاصية الموثوقية:

لكي تعبر المعلومة المالية بصدق عن الأحداث المالية المرتبطة بالوحدة الاقتصادية، لابد أن تتميز بالحياد والشمولية والدقة، وبالرغم من تفاوت هذه المزايا في المعلومات المالية إلا أنه من الأفضل تعزيز وجودها قدر الإمكان، حيث يساهم الإفصاح في دعمها من خلال:

- تخفيض الصراع الناتج عن مشكلة الوكالة، التي يمكن أن تنشأ بين الإدارة وأصحاب المصالح داخل الشركة، وذلك من خلال تعزيز الشفافية وتحقيق الثقة في المعلومات؛

- ضمان وصول المعلومة المالية المحتواة في القوائم والتقارير المالية إلى جميع الجهات المستفيدة، بنفس المحتوى، وفي نفس الوقت وهذا ما يحقق خاصية الحياد.

- فيما يخص اكتشاف الأخطاء والوقوف على تصحيح كافة الأخطاء الجوهرية التي تخص الفترات الماضية بأثر رجعي في المجموعة الأولى للقوائم المالية المصرح بها للإصدار بعد اكتشافها، والإفصاح عن كيفية تصحيح الخطأ إذا كان من غير الممكن التصحيح بأثر رجعي وبناءً عليه تصبح المعلومات المالية خالية من التحيز والأخطاء ويمكن الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عن الحدث المالي.

• الإفصاح وسرية المعلومات وعلاقتها بموثوقية المعلومة المالية

من حيث المبدأ، "فكلما زادت سرية المعلومات المقدمة للغير قل الإفصاح عنها" حيث أشارت العديد من الدراسات في هذا المجال ولتي تناولت جوانب الأزمة المالية الدولية، أن الأسباب الرئيسية لحدوثها، قد يرجع إلى التوسع غير المدروس في العديد من الإستثمارات الجديدة أو القائمة التي تطورت بها إدارات بعض الشركات من جهة، والمضاربة غير العقلانية بالاعتماد على البيانات والمعلومات غير الدقيقة وغير الشفافة، بالإضافة إلى وجود أنظمة رقابية ساهمت بدورها وبشكل كبير في التستر المتعمد على معلومات سرية لم تعلنها على المستفيدين بل تعمدت تضليلهم وعدم الافشاء عن تلك الأسرار الخاصة، وهذا يعتبر مخالفة قانونية ومهنية وأخلاقية في نفس الوقت، وبالتالي أدى إعتمادهم على تلك المعلومات المظلمة إلى خسائر مالية كبيرة التي آلت إلى الإفلاس والإنتحار التام.

إن كل هذه الأسباب أدت إلى تضليل المستفيدين من المعلومات المفصح عنها لأن المعرفة الحقيقية في حينها كان ضروريا جدا للعملية الاستثمارية، وبالتالي كانت الجهة التي تتولى مهمة الرقابة والتدقيق الخارجي للشركة المعنية مملوكة من قبل نفس الوحدة الاقتصادية، ولكن هذه لمعلومات لم تكن معروفة لأي طرف وأخفيت عن المستفيدين، وبطبيعة الحال فإن إخفاء معلومات ضرورية جدا كهذه عن المستفيدين وعدم الإفصاح عنها، وتصنيفها على أساس أنها معلومات سرية داخلية، قد أثرت بشكل مباشر على مصداقية المعلومات المفصح عنها، في الوقت الذي كان لزاما على الوحدة الاقتصادية الإعلان والافصاح العلني والكامل عن العلاقة بينهما.

4.3. أثر الرقابة على تحسين خاصية الموثوقية.

تستند الإدارة في اتخاذ قراراتها على محتوى ومضمون القوائم المالية، فهي تعتبر مصدر المعلومات الأساسي للحكم على أداء المؤسسة، وهنا يبرز الهدف من استعمال هذه الطريقة (الغش) وهو إعطاء إنطباع وأثر إيجابي عن الشركة يتنافى والواقع، فمن خلال الإحتيال في الحسابات التي تضمنها القوائم لتقديم مبالغ مضللة، يتحصل مستخدمي القوائم المالية على معلومات لا تعبر عن حقيقة المركز المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية للمؤسسة ومن هذه النقطة قد حددت معايير المراجعة الدولية في الفقرة الرابعة من المعيار الدولي 240 بأن مسؤولية منع واكتشاف الأخطاء والغش تقع على عاتق كل من الإدارة والمكلفين بالحوكمة، ومن المهم أن تشدد الإدارة في ظل إشراف المكلفين بالحوكمة على منع الغش وتقليل فرص حدوثه وردع مرتكبيه.

ومن هذا المنطلق نستنتج أن الرقابة بآلياتها الداخلية ولجنة المراجعة تعمل على منع إرتكاب الأخطاء وكل مظاهر الغش، في حين تعمل الرقابة الخارجية والمتمثلة في مراجع الحسابات يعتبر غير مسؤول عن منع الخطأ والغش ولكن عليه بدل الجهد والعناية المهنية اللازمة في اكتشافه، من خلال التخطيط لعملية المراجعة واعتماد أسلوب التشكيك المهني.

4. الدراسة التطبيقية

بناء على طبيعة البيانات المتوفرة وعلى المنهج المتبع في الدراسة والوقت المسموح به والإمكانيات المادية المتاحة تقرر أن الأداة الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة هي إستمارة أسئلة (إستبانة) باعتبارها وسيلة لجمع البيانات اللازمة للتحقق من فرضيات الدراسة وأهداف الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروف بإختصارا ب SPSS حيث قامنا بتفريغ وتحليل الاستبانات من خلال هذا البرنامج.

ونظرا لكون هذه الدراسة تحليلية وميدانية في ذات الوقت فإن مجتمع الدراسة يتمثل في معدي البيانات والمعلومات المالية للمجمع الصناعي صيدال والمقدر عددهم في سنة 2022 ب 112 فرد، واعتمدنا في اختيار عينة الدراسة أسلوب العينة العشوائية حيث تم اختيار 60 مفردة من المجتمع الكلي متمثلين معدي المعلومات المالية بالمجمع الصناعي صيدال .

1.4 قياس صدق الاستبيان

يمكن التعرف على صدق وثبات الاستبيان المستخدم في الدراسة، باستخدام عدة اختبارات منها صدق أداة الدراسة، وذلك من خلال الصدق الظاهري، حيث تم عرض الاستبيان على لجنة المحكمين الظاهرة بالملحق ولمعرفته الصدق البنائي لأداة الدراسة، تم حساب مصفوفة الارتباط بين عبارات الإستبيان والدرجة الكلية للأداة، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): معامل الاتساق الداخلي لمجاور القسم الثاني من الاستبيان

العبارة	معامل بيرسون	مستوى المعنوية
ركيزة إدارة المخاطر	++0.683	0.000
ركيزة الافصاح	++0.512	0.000
ركيزة الرقابة	++0.831	0.000

++دالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.01$

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

توضح بيانات الجدول أعلاه قيم معامل الارتباط " بيرسون " بين القسم الثاني من الاستبيان وأبعاده والدرجة الكلية للأداة، حيث أنها كلها جاءت معنوية بمعنى أن مستوى دلالتها قد بلغ 0.000، وأنها كلها أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة، ما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة بينهم ، إذن من خلال ما سبق يمكن القول بأنه يوجد ارتباط بنائي للاستبيان المستخدم في الدراسة.

الجدول رقم (02): معامل الاتساق الداخلي لفقرات القسم الثالث من الاستبيان

العبارة	معامل بيرسون	مستوى المعنوية
الفقرة الاولى	0.847 **	0.000
الفقرة الثانية	0.858 **	0.000
الفقرة الثالثة	0.744 **	0.000
الفقرة الرابعة	0.802 **	0.000
الفقرة الخامسة	0.622 **	0.000
الفقرة السادسة	0.744 **	0.000
الفقرة السابعة	0.061 **	0.000
الفقرة الثامنة	0.068 **	0.000
الفقرة التاسعة	0.741 **	0.000
الفقرة العاشرة	0.724 **	0.000

**دالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.01$

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

توضح بيانات الجدول أعلاه قيم معامل الارتباط "بيرسون" بين القسم الثالث من الاستبيان وفقراته، حيث أنها كلها جاءت معنوية بمعنى أن مستوى دلالتها قد بلغ 0.000، وأنها كلها أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة، ما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة بينهم ، إذن من خلال ما سبق يمكن القول بأنه يوجد ارتباط بنائي للاستبيان المستخدم في الدراسة.

2.4 قياس ثبات الاستبيان Cronbach's Alpha

والذي يقصد به أن تعطي هذه الأداة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الإستبيان يعني الاستقرار في نتائج الإستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعه على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وتتراوح قيم هذا الأخير بين الصفر والواحد الصحيح، بحيث تعبر القيم القريبة من Coefficient الواحد عن ثبات وموثوقية مرتفعة، والقيم القريبة من الصفر تعبر عن ثبات وموثوقية منخفضة، ومن الناحية التطبيقية يعد المقياس ضعيفا إذا كانت قيمة المعامل ألفا أقل من 60% ، ومقبولا اذا كانت قيمته تتراوح بين 60% و 70% ، وجيدا بين 70% و 80% ، وممتاز إذا كانت قيمة ألفا كرونباخ أكبر 80%، وتم التوصل إلى النتائج المبينة في الجدول الموالي. ألفا كرونباخ

الجدول رقم (03): معامل الثبات ألفا كرومباخ

المتغير	قيمة الاختبار ألفا كرومباخ	مستوى القياس
فقرات الاستبيان	0.662	مقبول

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معاملات الثبات حققت نتائج مقبولة حيث قدر معامل ألفا كرومباخ 0.662 .
3.4 اختبار صحة الفرضيات:

- اختبار صحة الفرضية الأولى H_1 : هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لتطبيق ركيزة إدارة المخاطر على مصداقية المعلومة المالية في المجمع الصناعي صيدال.

الجدول رقم (04): نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر تطبيق ركيزة إدارة المخاطر على تحسين مصداقية المعلومة المالية.

المتغير المستقل	معامل الانحدار	Beta	قيمة t	مستوى المعنوية Sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة f	مستوى المعنوية Sig
الثابت	30.911	-0.069	5.711	0.005	0.069	0.005	0.280	0.599
ركيزة إدارة المخاطر	0.195		0.529	0.027				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول أعلاه عدم وجود أثر لتطبيق ركيزة الإفصاح على تحسين مصداقية المعلومة المالية، إذ بلغ معامل الارتباط ($R=0.069$)، ويؤكد هذا الأمر قيمة t وقيمة F المحسوبتين وهي غير دالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

بناء على ماسبق نرفض الفرضية البديلة (H_1) ونقبل الفرضية الصفرية (H_0) التي مفادها: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق ركيزة إدارة المخاطر على تحسين مصداقية المعلومة المالية في المجمع الصناعي صيدال"، ويمكن تفسير هذه النتيجة على أن المجمع لم يخطو خطوات كبيرة في تبني أنظمة إدارة المخاطر وبالتالي مادام الشيء غير مفعّل فلن يكون له إنعكاس أو أثر على مصداقية المعلومة المالية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يمكن القول أن طبيعة المؤسسة باعتبارها المؤسسة الوحيدة الناشطة في مجال صناعة الأدوية بالجزائر والمدمجة من قبل الدولة فإن نقص حدة المنافسة لم يضطرها الى تبني أنظمة إدارة المخاطر.

- اختبار صحة الفرضية الثانية H_2 : هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لتطبيق ركيزة الإفصاح على مصداقية المعلومة المالية في الجمع الصناعي صيدال.

الجدول رقم (05): نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر تطبيق ركيزة الإفصاح على تحسين مصداقية المعلومة المالية.

المتغير المستقل	معامل الانحدار	Beta	قيمة t	مستوى المعنوية Sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة f	مستوى المعنوية Sig
الثابت	31.96	-0.112	6.968	0.000	0.112	0.012	0.733	0.396
ركيزة الافصاح	-0,287		0.856	0.396				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول أعلاه عدم وجود أثر لتطبيق ركيزة الافصاح على تحسين مصداقية المعلومة المالية، إذ بلغ معامل الارتباط ($R=0.112$) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) أما معامل التحديد ($R^2=0.012$)، ويؤكد هذا الأمر قيمة t وقيمة F المحسوبتين وهي غير دالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

بناء على ما سبق نرفض الفرضية البديلة (H_1) ونقبل الفرضية الصفرية (H_0) التي مفادها: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق ركيزة الافصاح على تحسين مصداقية المعلومة المالية في الجمع الصناعي صيدال". ويمكن تفسير هذه النتيجة على أن المؤسسة تعتمد أسلوب عدم الافصاح عن المعلومات المالية واعتبارها معلومات سرية داخلية، وبطبيعة الحال يؤدي إخفاء بعض المعلومات المالية وعدم الافصاح عنها وتصنيفها على أنها معلومات سرية داخلية يؤثر بشكل مباشر على مصداقية المعلومات المالية.

- اختبار صحة الفرضية الأولى H_3 : هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لتطبيق ركيزة الرقابة على مصداقية المعلومة المالية في الجمع الصناعي صيدال.

الجدول رقم (06): نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر تطبيق ركيزة الرقابة على تحسين مصداقية المعلومة المالية.

المتغير المستقل	معامل الانحدار	Beta	قيمة t	مستوى المعنوية Sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة f	مستوى المعنوية Sig
الثابت	11.68	0.285	2.263	0.005	0.285	0.081	5.115	0.027
ركيزة الرقابة	0.469		2.262	0.027				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول أعلاه وجود أثر لتطبيق ركيزة الرقابة على تحسين خاصية المصداقية، إذ بلغ معامل الارتباط ($R=0.285$) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) أما معامل التحديد ($R^2=0.081$)، أي أن ما يقابل (81%) من التغيرات في تحسين خاصية الموثوقية ناتج عن ممارسات الرقابة. كما بلغت قيمة درجة التأثير ($\beta=0.285$)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في تطبيق الرقابة يؤدي إلى زيادة تحسين خاصية الموثوقية بقيمة (0.285)، ويؤكد هذا الأمر قيمة t وقيمة F المحسوبتين والتي بلغت قيمتهما (2.262, 5.115) على التوالي، وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

بناءً على ما سبق، نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل البديلة التي مفادها: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق ركيزة الرقابة على تحسين خاصية مصداقية المعلومة المالية في المجمع الصناعي صيدال".

5. خاتمة:

في هذا الإطار سعينا من خلال دراستنا هذه إلى التركيز على ركائز حوكمة الشركات، والتي بإمكانها إحداث أثر فعال ينعكس على تحقيق الأهداف الكلية للشركة إن حسن استعمالها، وكذا الوصول إلى زيادة موثوقية المعلومات المالية المفصح عنها، وهذا بالتعرف على الإطار العام لركائز حوكمة الشركات، وكذا عناصر موثوقية القوائم المالية في ظل الحوكمة، قمنا بدراستنا هذه تحت عنوان أثر ركائز حوكمة الشركات على مصداقية القوائم المالية والتي احتوت على جانبين نظري وميداني من أجل الإحاطة بإشكالية البحث والتساؤلات المرافقة لها. ومن أجل تدارك أي نقص قد يلحق بموضوعية البحث، قمنا بدراسة وتحليل آراء أهل الاختصاص من المهنيين والأكاديميين باستخدام أسلوب الاستبيان، والذي على أساسه قمنا باختبار جملة من الفرضيات تمكنا بعدها من تقديم مجموع من النتائج والتوصيات.

1.5. اختبار الفرضيات:

- نتج عن اختبار الفرضية الأولى أنه لا يمكن القول بوجود أثر لتطبيق ركيزة إدارة المخاطر على تحسين موثوقية المعلومة المالية في المجمع الصناعي صيدال، وبالتالي تم رفض فرضية الدراسة الأولى التي تشير إلى وجود أثر لتطبيق ركيزة إدارة المخاطر على تحسين موثوقية المعلومة المالية في المجمع الصناعي صيدال.
- توصلنا من خلال اختبار فرضية الدراسة الثانية أنه لا يوجد أثر لتطبيق كيزة الإفصاح على تحسين موثوقية المعلومة المالية في المجمع الصناعي صيدال، ومنه تم رفض الفرضية الثانية التي مفادها وجود أثر لتطبيق ركيزة إدارة المخاطر على تحسين موثوقية المعلومة المالية في المجمع الصناعي صيدال.

ويمكن تبرير نتيجة هتين الفرضيتين إلى عدم التطبيق السليم لركائز حوكمة الشركات في المجمع هذا من جهة، ومن جهة أخرى كون مؤسسة الدراسة الوحيدة التي تنشط في مجال الصناعة الدوائية والمدرجة في بورصة الجزائر ما يجعلها لا تحظى بمنافسين، وبالتالي هي غير مهتمة بإستحداث وتفعيل أنضمة لإدارة المخاطر على مستواها، أما بالنسبة لعمليات الإفصاح

وبالرغم من أن إجابات المبحوثين اتجهت للجانب الإيجابي فقد أقرّوا أن المجمع يعتمد على سياسة جيدة للتصريح والافصاح إلا أن الاطلاع على الموقع الرسمي للمجمع لا يؤكد تلك الاتجاهات، وإن أخذنا بالحسبان طبيعة المؤسسة (ذات طابع عمومي) وتماشيا مع السياسة الاقتصادية للدولة فإن نشاطات المجمع تدور وجودا وعدما في فلكها.

- نتج عن اختبار الفرضية الثالثة أنه هناك أثر لتطبيق ركيزة الرقابة على تحسين موثوقية المعلومة المالية في المجمع الصناعي صيدال، وبالتالي تم قبول فرضية الدراسة التي تشير إلى وجود أثر لتطبيق ركيزة الرقابة على تحسين موثوقية المعلومة المالية في المجمع الصناعي صيدال. حيث بلغت نسبة التأثير 81% وهي نسبة جيدة تعكس مدى التزام المجمع بتفعيل آليات الرقابة والتي انعكست إيجابيا على موثوقية المعلومة المالية.

2.5. نتائج الدراسة:

- ليس هناك إتفاق بين الباحثين حول مفهوم حوكمة الشركات ولكن هناك إتفاق على أن تطبيقها يعزز من كفاءة أداء الشركات ويدعم قدرتها لمواجهة الأزمات.
- الإلتزام بتطبيق حوكمة الشركات يزيد من ثقة المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى في الشركة.
- يرتبط نجاح الحوكمة على فهم الإطار الفكري لها والادراك السليم للعناصر المكونة لها .
- تعمل آليات الرقابة على كشف مظاهر الغش والفساد داخل الشركة.
- إدارة المخاطر يمكنها إلى حد معتبر أن تقلل من الغش والتلاعب المحاسبي الحاصل في القوائم والتقارير المالية سواء من قبل الموظفين أو الإدارة، وبالتالي يساهم في تحقيق أمن ومصداقية المعلومة المالية.
- حتى تحقق ركائز حوكمة الشركات الهدف الذي تسعى إليه لابد أن تتفاعل فيما بينها لتعمل كنظام واحد، إذ يمكن اعتبار ركيزة الرقابة بمكوناتها (الرقابة الداخلية، لجنة المراجعة، المراجعة الخارجية) والضرورية لتفعيل المسائلة والمتابعة أيضا ضرورية لإتمام عملية إدارة المخاطر وخاصة المخاطر التشغيلية (الأخطاء، الغش، التلاعبات، الممارسات الالقانونية) وبالتالي الحصول على معلومات تتميز بالمصداقية ، كما تعد ضرورية لإحكام وضبط عملية الإفصاح المبني على الشفافية و الذي يبعث على زيادة الثقة بين الأطراف المتعاملة مع وفي الشركة.
- تأثر ممارسات الرقابة داخل المجمع الصناعي صيدال إلى حد كبير على موثوقية المعلومة المالية، وهذا ما يؤكد على أن المجمع قد استثمر حقا في تفعيل هذه الركيزة لنعكس إيجابيا على موثوقية المعلومة المالية، في حين أن ركيزتي إدارة المخاطر والافصاح وعلى الرغم من أنها مفعلتان داخل المجمع إلا أنها لم تصلا إلى درجة التأثير على موثوقية المعلومات المالية وهذا يمكن تبريره على أن هذه الركيزتين لم يرقى العمل بهما بعد إلى درجة انعكاس أثارهما على موثوقية المعلومة المالية.
- الأمر الذي لا يمكن تجاهله في هذه المسألة هو أهمية التفاعل الإيجابي بين كل الركائز، إذ يمكن اعتبار كل ركيزة ضرورية لاتمام عمل الركيزة الأخرى.

3.5. التوصيات:

- يجب وصف حوكمة الشركات على أنها عملية تغيير ولا يجب النظر إليها كهدف بحد ذاته بل يجب تبنيها كأداة جيدة للسياسة الاقتصادية.
- العمل على تشكيل لجان خاصة بتقييم مدى صحة تطبيق ركائز حوكمة الشركات كمعايير للعمل على مستوى كل شركة .
- تحيين عمل مجلس الادارة بما يتماشى مع متطلبات الحوكمة خصوصا ما يتعلق بتحقيق التفاعل بين ركائز حوكمة الشركات.

6. قائمة المراجع:

1.6. قائمة المراجع باللغة العربية:

المذكرات والأطروحات:

- _ أحمد حسين علي عبد الله. (2015). إثر استخدام المحاسبة الابتكارية في الأنظمة المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية للبنوك الأردنية. إربيد، الأردن،: مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة جدارا.
- _ أمينة فداوي. (2015). دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، دراسة عينة من الشركات المساهم الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 . عنابة الجزائر: أطروحة دكتوراه لجامعة باجي مختار.
- _ خليصة مجيلي. (2017). دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية، دراسة تطبيقية على بعض الشركات بولاية سطيف. سطيف 01، الجزائر: أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة مالية وتدقيق، جامعة فرحات عباس.
- _ رولا كاسر لايقعة. (2007). القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الإستثمار دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري -،. مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة مصرفية، الجمهورية العربية السورية: جامعة تشرين،.
- _ عامر حاج دحو. (2018). التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة لاقصادي -دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية معسكر،. الجزائر: أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، جامعة محمد دراية.
- _ محمد حامد مجيد السامرائي. (2016). : أثر نظام الرقابة الداخلي على جودة التقارير -دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. مذكرة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
- _ مريم باي. (2017). أثر القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية -دراسة ميدانية تحليلية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق-. جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة: أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،.
- _ نسيم يوسف حنا. (2006). مشاكل القياس والإفصاح عن حقوق الملكية ومعالجتها في شركات المساهمة -مختارة من محافظ نيوي،. جامعة الموصل: مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة.

المجلات:

__ بلال شيخي، محمد بوقرة. (2020). دور لجان المراجعة في رفع مستوى حوكمة الشركات. *المجلة الرابعة الدولية للأداء الاقتصادي*، العدد 05، 30.

__ محمد بوعبيدة، بلقاسم بلقاضي، طاهر ملين بلقاضي. (2014). تقارير المراجعة الخارجية من منظور التشريع الجزائري. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات*، المجلد 8، العدد 2، 121.

__ مروة موييسي، محمد عجيلة. (2018). ركائز ومراحل تطور المراجعة الخارجية في الجزائر، *مجلة اقتصاد المال والأعمال*، المجلد 3، العدد 1، 213.

2.6. قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- __ COSO, C. T. (2013). *Risk Managment . Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission* <https://www.coso.org>
- __ Hilb, M. (2006). *New corporate governance; successful board management tools*. Berlin; Germany: Springer publication.
- __ The institute of internal auditors. (2002). *The lessons that lie beneath*. Tone at the top journal; USA.